التاكسى الطائر.. وترتيب الأولويات

بقلم :

د.م. نادر رياض

www.naderriad.com

لاشك أن سياسة الدولة فى اطلاق خطة شاملة للاصلاح على اختلاف محاورها وعلى وجه الخصوص الاصلاح الضريبى والاصلاح التشريعى والاصلاح الاقتصادى والاصلاح الهيكلى لكوادر الدولة مع الاهتمام المكثف بتوفير المناخ الصالح للتنمية الصناعية والاستثمار كل ذلك من شأنه ان يحسن من الاداء الاقتصادى بصفة عامة.

ولقد كثر الحديث فى الاونة الاخيرة حول مشروع لادخال نظام التاكسى الطائر بهدف تفادى الاختناقات المرورية والذى يعتمد على استخدام طائرات الهليكوبتر للربط الجوى بين المدن الرئيسية والمدن الصناعية بما يتيح تيسير تنقل المستثمرين المصريين والعرب والاجانب لانجاز اعمالهم.

إلا أن هذا الامر على أهميته انما يسبقه ما قد يعلوه فى ترتيب الاولويات مثل الاسعاف الطائر والذى يأتى فى مصاف الاولويات المتقدمة من ناحية الأهمية الاستراتيجية وكذا قد يسبقه أيضاً الاطفاء من الجو.

فعلى الرغم من اننا سمعنا عن الاسعاف الطائر أول مرة عام ١٩٩٩ عندما صدر القرار الجمهورى رقم ٦٨ لسنة ١٩٩٩ استكمالا لخدمات الاسعاف الارضى لتوفير الخدمة الاسعافية المتكاملة للمرضى والمصابين إلا أنه لم يؤد دوره على النحو المطلوب ليقترب من نطاق الاستخدام الفعلى أو الفعال. والامر ليس بخاف من ان نسبة النجاح فى اسعاف حالات الاصابة بحوادث الطرق فى مصر والحالات الحرجة لازالت منخفضة للغاية حيث تشير التقارير الى ان ترتيب مصر فى هذا الشأن يأتى فى ذيل دول العالم الأول والثانى قاطبة.. لذا بات من الضرورى استكمال منظومة خدمات الاسعاف بالاسعاف الطائر وتنشيط فعاليته من خلال آلية تشمل اساليب استدعاء عمل ووسائل التدخل لانقاذ الحياة بتثبيت حالة المصاب قبل نقله خاصة فى حالات القلب الحرجة والعمليات الجراحية أخذا فى الاعتبار ان عنصر الوقت هو الأكثر تأثيرا فى سباق الزمن فى مواجهة الحالات الحرجة التى تتوقف فيها حياة الانسان على لحظات لايقاف النزيف أو تنظيم التنفس خارجيا.

ثم يأتى بعد ذلك ما يليه فى الأهمية – ما يتفق عليه – وليكن مشروع التاكسى الطائر للربط الجوى بين المدن الرئيسية والمناطق الصناعية وهو امر له اهميته فى منظومة الاقتصاد المصرى بصفة عامة وعلى وجه الخصوص الصناعة على أن يتم ضمن وتحت اشراف خطة الدولة. فالامر ليس بخاف ان التفوق فى مواجهة ملف الاهدار بدءا بالخامة مرورا بالطاقة وانتهاء بادارة عنصر الوقت هو التحدى القادم والذى يتحتم على الصناعة المصرية مواجهته فى المستقبل.

وقد أكدت الدراسات التى تمت قبل انشاء شركة التاكسى الجوى التابعة لوزارة الطيران المدنى والتى جاءت بقرار من الفريق احمد شفيق وزير الطيران المدنى – حاجة السوق لمثل هذه النوعية من وسائل النقل الجوى لخدمة شرائح وفئات معينة نظرا لطبيعة عملهم والذى يمثل عنصر الوقت فيه محورا هاما وحيويا أى لمن يملك المال ولايملك الوقت.

لاشك ان مشروع نشاط التاكسى الجوى فى مصر يحدوه مستقبل واعد اذا ما تم التخطيط له بالصورة الجيدة اذ يعد نقلة نوعية حضارية تضع مصر فى مصاف الدول المتقدمة من جانب ويدفع بعجلة الاستثمار الى الامام على الجانب الاخر. خاصة ان هذه التجربة نجحت فى عدد من الدول العربية والاوروبية مثل السعودية والامارات وقبرص وسويسرا، ويمكن فى هذا الشأن تنظيم تلك الآلية ضمن خطة الدولة وذلك بالاستعانة بالقوات المسلحة لارتباط ذلك بمفاهيم عسكرية وجوية وملاحية راسخة تعلمها القوات الجوية وتدير منظومتها كأفضل ما يكون ويمتد أثرها بالتوافق مع الملاحة الجوية والسيطرة على الاجواء وادارة عناصر الزمن تحت ظروف الازمات من ناحية، ومن الناحية الأخرى لحسن ادارة منظومة تشغيل الطائرات من مناطق للاقلاع والهبوط – ارشاد ومتابعة جوية – خدمات تموين – صيانة وادارة مهابط وورش وكذا منظومة التأهيل والتدريب للطيارين وافراد الخدمات الارضية والتوجيه الجوى وهو الامر الذى يؤدى لانتظام التشغيل وانضباطه وهو المحك الاخير فى نجاح أى مشروع والحكم له أو عليه. قد يأتى بين هذا وذاك امر له ضرورته التى لاينكرها احد الا وهو الاطفاء من الجو فرغم ان مصر ليست من الدول التى بها غابات بمساحات شاسعة مما يقضى بضرورة وجود مثل هذا النوع من الاطفاء إلا أن هناك ضرورات لها اهميتها تحتاج للاطفاء الجوى وايضا الانقاذ الجوى من مناطق الخطر والتى يعتمد فيها على الطائرات الهليكوبتر حيث لاتحتاج لمهابط ومطارات ذات استعدادات عالية التقنية لايمكن التكهن مسبقا بموقعها اذ انه يمكن للاطفاء الجوى والذى يمكن تبسيط فكرته بحاوية من مادة مطاطية تتسع لكمية من المياه تتراوح بين ٥ و٥٠ مترا مكعبا حسب الامكانيات التى يتم توفيرها، ويتدلى هذا الوعاء المرن «الحاوية» خارج الطائرة الهليكوبتر بحيث يتم التحكم فيه باطلاق هذه الكمية من المياه فوق موضع الحريق مباشرة والاتجاه لاقرب مسطح مائى لاعادة ملء هذا الوعاء فى دقائق دون الحاجة لهبوط الطائرة والعودة لموضع الحريق لتكرار عملية الاطفاء.

اما الاسعاف الجوى فى حالة الكوارث والحرائق فيتلخص فى التقاط ونقل الفارين من جحيم الحريق والذين يتجمعون عادة فوق اسطح العمارة المشتعل فيها النار حيث يتم نقلهم من فوق الاسطح الى مكان آمن تتوافر فيه وسائل الرعاية لهم.

وتجدر الاشارة الى انه بالاضافة للاهمية الموضوعية لوجود مثل هذا النشاط «الاسعاف الجوى والاطفاء الجوى» فإن هناك أهمية اضافية تحث على الاسراع فى انشاء آلية تنظم هذا النوع من النشاط تحت اشراف ومشاركة القوات المسلحة باعتبارها الجهة الاقدر على ادارة مثل هذا النشاط بكفاءة وموضوعية حيث تتمثل تلك الاهمية فى ان وجود مثل هذا النشاط يمثل احدى ادوات الدولة العصرية وامكانياتها فى مواجهة الكوارث والازمات والتى لايجب ولايصح ان تخلو منها منظومة الدولة التى ننشدها والتى نسميها بروح التفاؤل والحماس بمسمى مصر التى فى خاطرى.

بقى أن نشير إلى أنه قد يختلف البعض ما بين مؤيد ومعارض بدعوى ان هناك نصوصا قانونية تسمح وتجيز قيام مثل هذه الانشطة استنادا الى النصوص القانونية واللوائح والتعليمات السابق صدورها من قبل، الا اننا نستند على قاعدة اخرى – فى توجهنا هذا– هى الاصلح والاقوى رسوخا الا وهى مدى توافر الخدمة واتاحتها للجمهور هى شهادة ميلاد هذه الخدمة والتى فى غيبتها ينتفى اعتبار انها موجودة، فليس بالنصوص وحدها يحيا الانسان وليس من المألوف استصدار شهادة ميلاد لمن لم يقم على وجوده دليل.

جريدة الاخبار (صفحة ١٨) ٢٠٠٨/٧/٢٤